

# الحركات الشبابية

## أسباب تراجع بعد ظهورها بقوة



مركز هردو  
لدعم التعبير الرقمي  
**HRDO CENTER**  
To Support the Digital Expression

# الحركات الشبابية

أسباب تراجع بعد ظهورها بقوة الأعوام الماضية

مركز هردو لدعم التعبير الرقمي  
القاهرة ٢٠١٦

# الحركات الشبابية

اسباب التراجع

بعد ظهورها بقوة الأعوام الماضية



## مركز هردو

لدعم التعبير الرقمي

[www.hrdoegypt.org](http://www.hrdoegypt.org)

[info@hrdoegypt.org](mailto:info@hrdoegypt.org)



المعرفة وتداول المعلومات مركز هردو مع حق الجمهور في

إصدارات المركز منشور [برخصة المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر - لغير الأغراض الربحية، الإصدار ٣.٠](#)  
[غير الموطنة](#)

## المحتويات

٥	تمهيد
٦	أبرز الحركات الشبابية في مصر
١٨	أسباب اختفاء تلك الحركات الفترة الحالية
٢٢	هل قانون التظاهر السبب في اختفاءهم؟
٢٦	تقسيم الحركات الشبابية
٢٦	مستقبل الحركات الشبابية
٢٩	نظرة تحليلية
٣٠	تعليق
٣١	مراجع

## تمهيد

ظهرت العديد من الحركات الشبابية بنهاية عهد مبارك، مثل "٦ إبريل"، والإشراكيين الثوريين، وكفاية، والحركات الطلابية بالجامعات، وغيرها"، الذي كان لها أثر كبير في تحريك الرأي العام ومساهمتها بقوة في ثورة ٢٥ يناير، ولم يتوقف دور تلك الحركات بعد الثورة، بل ظهرت حركة تمرد الشبابية الذي أدت إلى رحيل الرئيس المعزول محمد مرسي، إلا أنه بعد ٢٠١٣ تراجع دور تلك الحركات، وخاصة بعد صدور قانون التظاهر والقبض على العديد من النشطاء الشباب والسياسيين.

ولعبت الحركات الشبابية دوراً بارزاً في إطلاق شرارة ثورة الخامس والعشرين من يناير وممارسة هذا الدور طوال عام من حكم الرئيس الأسبق محمد مرسي، حيث عملت هذه الحركات على تثقيف الشعب المصري من خلال تبنيها العديد من المبادرات مثل المبادرة التي أطلقتها حركة شباب ٦ أبريل لتعريف الناس بدستور ٢٠١٢، وكذلك الحملة التي أطلقتها حركة تمرد بعد الثلاثين من يونيو لتعريف الناس بالتعديلات الدستورية والتي عرفت بـ"أكتب دستورك".

إضافة للدور التثقيفي والتوعوي الذي لعبته هذه الحركات، كان لها دوراً بارزاً في الحشد والتعبئة للمطالبة بالتغييرات السياسية والاجتماعية والإقتصادية، وكان ينظر لهذه الحركات على أنها البديل الديمقراطي الذي ظهر في العالم العربي بديلاً للأحزاب السياسية التقليدية والتي أطلق عليها تجميلية أوديكورية نظراً لعدم فاعليتها في العملية السياسية وكذلك أعتبرت بديلاً يمثل صوت العمال والطبقات الإجتماعية بدلاً من النغابات والحركات العمالية الرسمية التي إرتمت في أحضان النظام بعيداً عن مطالب أعضائها ومنتسبيها.

وعملت هذه الحركات منذ ظهورها على صنع حالة من الحراك المجتمعي والسياسي وأيضاً كسر حاجز الخوف والمطالبة بالحقوق المشروعة التي كانت في يوم ممنوعة، والجدير بالذكر أن هذه الحركات لم يكن يوماً أعضاؤها حِكراً على فصيل أو تيار أيديولوجي معين، وكذلك مجال المطالبة تنوع ما بين السياسي والإقتصادي والإجتماعي والحقوقى مثل حقوق الطفل والمرأة وحقوق الإنسان...إلخ. واستطاعت هذه الحركات أن تقدم نموذجاً بديلاً للحكم غير قائم للسعي وراء المناصب أو المواقع السياسية فلم تسعَ للوصول للسلطة بقدر شعورها بالتعبير عن حالة من عدم الرضا وعدم الإحساس بوجود الشرعية السياسية.

ولقد سعت النظم السياسية المتوالية على كبح جماح هذه الحركات، فقد قام حكم الإخوان المسلمين الذي يمثله الرئيس الأسبق محمد مرسي بالعمل على

سن تشريع قانون التظاهر للتحكم في عمل هذه الحركات والحد من تأثيرها، ولكنهم فشلوا في ذلك نتيجة للإعتراضات المحلية والدولية وكذا الإرتطام بالثلاثين من يونيو الذي كان بمثابة روضة للحكم القائم آنذاك وبتطور الأحداث تحول الثلاثين من يونيو للإطاحة بحكم الجماعة من سدة الحكم، وما يدل علي أهمية هذه الحركات قيام نظام الحكم الإنتقالي بعد ثورة الثلاثين من يونيو إلي إصدار قانون التظاهر كآلية لضبط عملية التظاهر، وبالطبع لاقى القانون انتقادات من هذه الحركات وظهر ذلك في إطلاق سلسلة من التظاهرات للإعتراض علي القانون وأحكامه مما ترتب علي القبض علي أحمد ماهر المنسق العام لحركة السادس من أبريل ومجموعة من الناشطين السياسيين امثال أحمد دومة وعلاء عبد الفتاح.<sup>(١)</sup>

## أبرز الحركات الشبابية في مصر

تتعدد الحركات الشبابية في مصر، تظهر فترة بكل قواها وتراجع أخرى بحكم العوامل السياسية، ولكن تظل الحركات الشبابية هي المؤثر الرئيسي للعمل السياسي في مصر ولا يمكن التغافل عن دورها، فالحركات الشبابية ن الممكن أن تمرض ولكنها لا تموت.

وبصفة عامة يتحرك نشطاء الحركات الجديدة أو ما يعرف بنشطاء الفيس بوك برشاقة بين العالمين "الحقيقي" و "الافتراضي"، وقد نجحت حركتهم في حشد المصريين من جميع الأعمار والخلفيات.

ويمكن القول أن الجماعات الرئيسية التي دعت وشاركت بقوة في فعاليات يوم ٢٥ يناير أول أيام الثورة هي حركة ٦ إبريل ومجموعة كلنا خالد سعيد وشباب الإخوان و"معا سنغير" (حملة دعم الدكتور محمد البرادعي)، وحركة شباب من أجل العدالة والحرية (حنغير)، وشباب كل من حزبي الجبهة الديمقراطية والغد.

ثم التحق بهم العديد من الحركات الشبابية الأخرى تفاعلاً مع التطورات علي الأرض، مثل اتحاد شباب التجمع والناصري، وحركة شعبية ديمقراطية للتغيير (حشد)، وشباب حزبي العمل والوفد وجبهة الشباب القبطي.

وهذه المجموعات غير متجانسة فكرياً ولكنها تمتلك مهارات التعامل مع الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي الحديثة إلى جانب الروح الوطنية والإصرار علي الانجاز والتمسك بحلم النهضة المصرية.

وقد نجحوا في تطوير قدراتهم التنظيمية والحركية وقاموا بتطوير وعيهم السياسي والثقافي خارج الأطر التقليدية لمؤسسات التنشئة السياسية القائمة

في مصر، فاستطاعوا أن يفاجئوا الجيل القديم والمراقبين بقدرتهم على إحداث هذه الثورة المصرية التي أربكت الجميع.

وفيما يلي نتناول هذه الحركات والتجمعات بقدر من التحليل والاختصار: شباب الفيس بوك؛ فضح النظام جاءت ثورة ٢٥ يناير نتيجة تخلق الكثير من مصادر الطاقة الجديدة في المجتمع المصري والتي تعبر عنها مجموعات من الناشطين الذين يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك والتويتر والمدونات.

فعلى الفيس بوك يمكن لأي شاب أن ينشأ أو ينضم لمجموعة مسجلة فيه أو ينشر فيديو أو صورة معينة ذات طابع سياسي، ولذلك فالسمة الرئيسية للناشطين على الانترنت هي عدم وجود مركزية أو هرمية صارمة، حيث يفضل الناشطون الجدد استخدام الشبكات بدلا من المنظمات الكبيرة.

وهذه التقنيات والشبكات الاجتماعية ساهمت بشكل لا بأس به في القيام بعملية تعبئة الشباب وتنظيمهم بسبب تعطل هذا الدور في الحياة الحقيقية نتيجة الضغوط الأمنية، فجماعة مثل "كلنا خالد سعيد" نجح في استقطاب حوالي ٤٠٠ ألف شاب، وساهم بقوة في تنظيم العديد من الفعاليات الاحتجاجية خلال عام ٢٠١٠ وصولا ليوم الخامس والعشرين من يناير.

كما استقطبت المجموعة التي تدعم ترشيح البرادعي لرئاسة مصر حوالي ٣٠٠ ألف من الأعضاء.

وهناك المئات من المجموعات على الفيس بوك التي تهتم بالقضايا السياسية في المجتمع المصري وهي تساهم في تعبئة الشباب لأسباب سياسية كثيرة، مثل دعم الإضرابات العمالية ونقد رموز النظام.

كما تقوم بالدعوة لتنظيم المظاهرات والاحتجاجات، وفضح عمليات التزوير في الانتخابات البرلمانية في نهاية ٢٠١٠.

ولعل من أبرز جوانب التميز في دور الشبكات الاجتماعية هو قدرتها على تطوير خطاب سياسي يتحدى الخطاب السياسي الرسمي، بصورة دعت أحد الباحثين في هذا المجال، وهو فيليب هوارد، ليقول أنه "إذا جرت الانتخابات على الإنترنت، ستخسر النخب الحاكمة في مصر بصورة ساحقة".

ويشير تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ إلى أن وجود الحكومة على الإنترنت يتسم بالضعف الشديد، وهو ما يؤشر على عدم وجود قنوات اتصال بين الشباب

والنخبة الحاكمة، حيث تتسم مجموعات الحزب الوطني على الفيس بوك بالركود والخمود وقلة العضوية.

وقد مارس شباب الفيس بوك أدوارا رقابية هامة فضحت سوء استخدام السلطة والتعذيب في العديد من القضايا مثل قضية خالد سعيد وعماد الكبير وسمية أشرف.

كما قام النشطاء باستخدام موقع اليوتيوب من أجل بث اللقطات والفيديوهات التي تكشف المستور وسلبيات أجهزة الدولة مما ساهم بصورة كبيرة في فضح تزوير الانتخابات البرلمانية.

وهناك مجموعات كبيرة من المستقلين والنشطاء الذين برز دورهم في الأحداث الأخيرة مثل وائل غنيم وعبد الرحمن فارس وأحمد دومة... الخ.

كما برز دور الشباب المصريين خارج مصر في دعم الانتفاضة الشعبية عندما قررت السلطات عزل مصر عن العالم، فتم إنشاء مجموعة رصد على الفيس بوك التي قامت بعرض تطورات الأحداث أولا بأول، واعتمد عليها كثير من وسائل الإعلام في الحصول على الأخبار، كما تحولت صفحات الشباب الشخصية إلى صفحات إخبارية وإعلامية لعرض الأخبار والفيديوهات والدخول في مناقشات وحوارات لتبادل وجهات النظر.

أنواع الحركات الشبابية: تيارات مختلفة " وهناك المئات من المجموعات على الفيس بوك التي تهتم بالقضايا السياسية في المجتمع المصري وهي تساهم في تعبئة الشباب لأسباب سياسية كثيرة، مثل دعم الإضرابات العمالية ونقد رموز النظام.

" تتمثل أبرز الحركات الشبابية الاحتجاجية التي برز دورها في السنوات الأخيرة وفي انتفاضة الخامس والعشرين من يناير في حركة السادس من أبريل -مجموعات الفيس بوك- الغد -كفاية - الناصريين -الاشتراكيين - حزب العمل- شباب الإخوان المسلمين.

وهناك مجموعات شبابية أخرى مختلفة ليس لها صلة مباشرة بالعمل السياسي ولكن كثيرا من شبابها شاركوا في الأحداث سواء بموافقة قادتهم أو رغما عنهم مثل الطلاب السلفيين، وشباب الأقباط وشباب صناع الحياة (عمرو خالد).

وفي حين حافظ شباب الإخوان على قدر كبير من الاستمرارية والتطور خلال العقدين الآخرين، فإن طلبة اليسار والناصرين عانوا من تراجع كبير حتى جاءت



أحداث الانتفاضة وغزو العراق ومظاهرات الحراك السياسي فدفعت بقدر من الحيوية والنشاط في قوى اليسار الماركسي والناصري في السنوات الأخيرة، كما ظهرت قوى شبابية جديدة مثل الغد وشباب كفاية والاتحاد الطلابي الحر.

وباستثناء بعض فترات النشاط المؤقتة فإن أحزاب المعارضة الرسمية تعاني من انفصال واضح عن الحركة الشبابية.

ويلاحظ أن الأحزاب لا تقوم بالتنشئة السياسية لشبابها، وهي تحافظ على الشباب بصعوبة نظراً لطبيعته الثورية والحماسية فيتسرب منها إلى فضاءات أوسع مثل الفيس بوك.

شباب الاحتجاج غير الحزبي: غياب الإيديولوجية والقيادة لقد ظهرت أنماط جديدة من التعبئة والمشاركة السياسية في مصر، حيث يلاحظ أن الحركات الشبابية تتسم بقدر عالي من المرونة والسيولة وضعف التنظيم، وسرعة انتقال النشاط فيما بينها، نظراً لغياب إيديولوجيات واضحة أو رؤوس جامدة.

فالنشاط الشباب يتحركون بين المنظمات والأحزاب بحرية ودونما قيود.

وبينما التف كثير من النشاط حول حزب الغد وحركة كفاية باعتبارهما نقطة جذب أساسية للنشاط أثناء الحراك السياسي في ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، فقد ظهرت مراكز أخرى لجذب الشباب مثل شباب من أجل التغيير ثم حركة السادس من إبريل، وصولاً إلى الحملة الشعبية لدعم البرادعي.

وفي بعض الأحيان يفضل الشباب التخلي عن يافطة الأحزاب السياسية التي ينتمون لها ويبادرون إلى الانضمام إلى حركات جديدة، ولكنهم قد يعودون مرة أخرى إلى تنظيماتهم إذا تعثر الكيان الجديد.

وفي الحقيقة فإن بعض الناشطين ربما يفضل العمل عبر المجموعات والحركات الشبابية.

١- شباب السادس من إبريل تعرف حركة السادس من إبريل نفسها بأنها "مجموعة من الشباب المصري الذين لا ينتمون إلى أي تيار سياسي ويسعون لإحداث تغيير سياسي".

وقد ولدت الحركة في عام ٢٠٠٨ من خلال صفحتها على الفيس بوك التي ضمت أكثر من ٧٥ ألف شاب، ودعت إلى تنظيم إضراب السادس من إبريل الشهير ٢٠٠٨

حينما تظاهر عمال مصانع المحلة بمشاركة الأهالي وحدثت مواجهات كبيرة مع قوات الشرطة أدت إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة العشرات بجراح.

لقد قامت حركة السادس من إبريل كإطار واسع وفضفاض يضم شباب مؤطرين ومستقلين كأعضاء من حركة شباب من أجل التغيير وكفاية وإتحاد شباب الغد إلى جانب مشاركة مجموعات من الناصريين وشباب حزب العمل.

ولكن سرعان ما خرجت منها المجموعتان الأخيرتان بسبب الاختلافات السياسية والإيديولوجية، وفشلت الدعوة إلى إضراب إبريل ٢٠٠٩.

وقد واصلت المجموعة الرئيسية استخدام الفريق الرئيسي للحركة على الفيس بوك، وأخذت تنشط في أوساط الشباب في الجامعات والأندية وتقوم بتطوير أدواتها الإعلامية من خلال موقعها على الانترنت وإنتاج المواد الإعلامية التي تساهم في تطوير أساليب الاحتجاج وصولاً للحظة مشاركتهم بقوة في أحداث الخامس والعشرين من يناير، ثم اشتراكهم في تأسيس ائتلاف الثورة بالتعاون مع شباب الإخوان والجبهة والعدالة والحرية.

والمنسق العام لحركة هو أحمد ماهر وهو من ناشطي حزب الغد وشباب من أجل التغيير سابقاً، كما تضم الحركة بعض الوجوه البارزة الأخرى مثل إسراء عبد الفتاح وأسماء محفوظ ومحمد عادل وإنجي حمدي إلخ....

**٢- شباب كفاية كفاية** هي تحالف لجماعات المعارضة وهي شبكة فضفاضة تضم مجموعات من الناصريين والإسلاميين واليساريين.

وقد انضم الشباب إلى فعاليات حركة كفاية منذ بدايتها في نهاية ٢٠٠٤ وشاركوا بفعالية وقوة مما جعلهم يفكرون في إنشاء كيان جديد في إطار الحركة يمثل الشباب.

وتم تأسيس شباب من أجل التغيير كفاية في مارس ٢٠٠٥، وشارك فيه شباب من كل التيارات والأحزاب بصفتهم الشخصية.

وتم الاتفاق على أن تكون قيادة الحركة ممثلة من خلال الانتخابات، وليس من خلال تيارات متساوية.

وقد تراجع الأداء الشبابي للحركة بسبب حدوث نوع من التوتر بين شباب وقادة كفاية بسبب ما اعتبره الشباب رغبة من جيل السبعينات مؤسس حركة كفاية في فرض وصاية على الشباب.

وتعددت بالفعل حالات الشباب الذين قرروا الانفصال عن كفاية، ومعظمهم من المستقلين، ولكن ما زالت الحركة موجودة وخطابها يجد قدراً من القبول بين الشباب.

وكانت كفاية من بين الحركات التي ساهمت في الدعوة للثورة، وأكدت التزامها بنفس مطالبها وشاركت في لجنة العشرة الداعمة لثورة الشباب.

٣- **شباب الإخوان المسلمين** " يلاحظ أن الأحزاب لا تقوم بالتنشئة السياسية لشبابها، وهي تحافظ على الشباب بصعوبة نظراً لطبيعته الثورية والحماسية فيتسرب منها إلى فضاءات أوسع مثل الفيس بوك.

" على مدى ثلاثة عقود تقريباً استمر دور شباب الإخوان المسلمين باعتبارهم القوة الأكثر تنظيمياً على الرغم من سعي الحكومة إلى تقليل وتحجيم حضورهم في الاتحادات الطلابية بكل الطرق.

وبصفة عامة يتسم نشاط طلاب الإخوان بالاستمرارية والتراكم على مدى عشرات السنين.

ويقومون بتقديم العديد من الخدمات الطلابية إلى جانب دعوتهم إلى استقلال الجامعة وإجراء انتخابات طلابية حرة، كما أنهم يتبنون مطالب الإخوان فيما يتعلق بالإصلاح السياسي.

وأظهر شباب الإخوان منذ منتصف التسعينات أن في إمكانهم أن يحشدوا أعداداً كبيرة من الطلبة قد تصل إلى عشرات الآلاف من الإخوان ومؤيديهم إلا أنهم يعملون وفق تعليمات واضحة بالألا يشتبكوا مع الشرطة.

ويلاحظ أن نشاط شباب الإخوان شديد التعقيد والتركيب، فهناك الطلبة أعضاء الإخوان، وهناك قادة كليات منتخبون من قبل طلبة الإخوان، وهناك مسئولون ومشرفون يمثلون المستويات الوسيطة، وهناك قيادة الإخوان، وهناك قيادات الاتحاد الحر، وهناك منسقون مع القوى الأخرى.

ويبدو أن طلاب الإخوان كانوا في طريقهم للحصول على قدر أكبر من الاستقلالية عن القيادة ولكن أزمة طلاب جامعة الأزهر، والنقد الذي وجه من القيادة للطلاب بسبب العرض الرياضي شبه القتالي الذي نظمه الطلاب أدى إلى تراجع مؤقت في نشاط الشباب ولكن سرعان ما استعادوا زمام المبادرة مرة أخرى من خلال التنسيق والتعاون مع جماعات الفيس بوك والحركات الشبابية الجديدة.

وقد كانت تجربة تأسيس اتحاد الطلاب الحر في الجامعات المصرية إطاراً أساسياً للتعاون مع المجموعات الأخرى مثل شباب الفيس بوك والسادس من إبريل وغيرها مما أسهم في نسج نمط من العلاقات الشخصية بين النشطاء وتولد قدر من الثقة بين جميع الأطراف.

على الرغم من أن فكرة الكيانات الموازية ليست إبداعاً لطلبة الإخوان وحدهم - فهناك الكثير من النماذج والتنظيمات المستقلة أو الموازية في عدد من دول العالم ومصر - إلا أن طلبة الإخوان كانوا العنصر الأساسي في رعاية الفكرة وتطبيقها على أرض الواقع، وشاركهم فيها طلبة الاتجاهات الأخرى خصوصاً من الاشتراكيين الثوريين واليسار وحركة كفاية والغد.

وقد بدأ تطبيق التجربة في عام ٢٠٠٥ حيث تشكل عدد من اتحادات الطلبة الحرة في سبع جامعات، ثم اتسعت الظاهرة في عام ٢٠٠٦ لتشمل حوالي معظم الجامعات المصرية الحكومية.

ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار أنه على الرغم من كون شباب الإخوان جزءاً من جماعة الإخوان ويلتزمون بقرارات مكتب الإرشاد إلا أن لديهم قدراً أعلى من الحرية، حيث تترك لهم قيادة الجماعة حرية النشاط والحركة مع التجمعات الشبابية الأخرى والتنسيق من أجل إقامة الكثير من الفعاليات الاحتجاجية.

وقد تجلّى ذلك في مبادرة الشباب إلى المشاركة في أحداث الخامس والعشرين من يناير، حيث أكد شباب الإخوان أنهم سيشاركون بالتعاون مع الحركات والتجمعات الأخرى مثل الجمعية الوطنية للتغيير.

وبرر الإخوان عدم مشاركتها بأنه رغبة في عدم الإضرار بالتحرك، فلو اتخذت الجماعة قراراً بالمشاركة فسيضر ذلك بالحدث نفسه لأن الاعتقالات ستكون كبيرة وتلجأ الحكومة لاستخدام فزاعة الإخوان.

وفي أعقاب نجاح الشباب في الوصول لميدان التحرير والاعتصام فيه قررت الجماعة المشاركة بكل قوة في أحداث جمعة الغضب في الثامن والعشرين من يناير.

وتتراوح التقديرات حول نسبة مشاركة الإخوان في اعتصام التحرير ومظاهراته المليونية بين نحو ٢٠%، في حين يرفع آخرون النسبة إلى حوالي ٣٠ في المائة.

ومن الملاحظ أن شباب الإخوان المسلمين ينشطون على الفيس بوك بأسمائهم الحقيقية على الرغم من حظرهم قانوناً ويدخلون في حوارات ومناظرات مستمرة مع باقي القوى والنشطاء.

ويلاحظ عدم وجود مركزية أو هرمية بين شباب الإخوان على الفيس بوك.

كما يختلف شباب الإخوان عن شباب الفيس بوك في أمر مهم وهو أنه في حين أن نشطاء خالد سعيد مثلاً يستخدمون الانترنت في الدعوة لتنظيم المظاهرة، يقوم شباب الإخوان بفعاليتهم دون إعلان على النت.

٤- الحملة الشعبية لدعم البرادعي أعلن محمد البرادعي تأييده دعوة الشعب للتظاهر السلمي في الخامس والعشرين من يناير من مقره في الخارج واضطر للعودة سريعاً إلى مصر بعد يومين من الأحداث بعدما تصاعد النقد لغيابه عن الداخل.

وقد ساهمت جماعة حملة دعم البرادعي رئيساً لمصر ٢٠١١ على الفيس بوك في تبني الدعوة للتظاهر، ولأول مرة قامت الجماعة بتغيير الصورة المميزة له ووضعت مكانها صورة علم مصر مكتوب عليه " ٢٥ يناير هأرجع حق بلدي ..

### كلنا فداكي يا مصر".

وقد تم اعتقال مصطفى النجار المنسق العام للحملة في اليوم الأول للأحداث ثم أفرج عنه بعد ذلك، وكان النجار والشاعر عبد الرحمن يوسف المنسق العام السابق للحملة قد شاركا في لقاء مع السيد عمر سليمان ولكنهما رفضا تسميته حواراً وإنما مجرد تبليغ رسائل للنظام.

وقد حرصت الحركة على تزويد النشطاء بهواتف محامي جبهة الدفاع عن متظاهري مصر لتقديم الدعم القانوني لهم في حالة احتجازهم، أو الاعتداء عليهم.

٥- شباب الحركات اليسارية تعد الحركة الاشتراكية من أكثر الجماعات الشبابية تشظياً وانقساماً، فهي تضم: يسار مستقل- طلاب الاشتراكيين الثوريين- طلاب اليسار الديمقراطي- الحزب الاجتماعي الديمقراطي.

وتأخذ الحركة الاشتراكية شكل منحنى أو دورات من الصعود والهبوط وفقاً للسياق والأحداث السياسية الهامة، ويرتبط التراجع بوجود أزمات داخلية، حيث كانت هناك أزمة خاصة بالاشتراكيين، ودمج التنظيمات بعضها البعض.

وأبرز الحركات الفاعلة الآن في الحركة الاشتراكية هي حركة ٢٠ مارس والاشتراكيين الثوريين.

وتتكون حركة ٢٠ مارس من طلبة وشباب وأعضاء هيئة التدريس، وكانت بدأت خارج الجامعة بمبادرة من أعضاء هيئة التدريس.

وقد شاركت في مؤتمر القاهرة لمناهضة ٢٠٠٤.

وقد وصل عدد أعضائها في جامعة القاهرة نحو ١٥ عشر ناشطاً.

ويمكن القول أن حركة ٢٠ مارس هي إطار واسع يضم نشطاء اليسار بمختلف توجهاتهم إلا أن القوة الأساسية داخلها هي الاشتراكيون الثوريون، ومن أبرز نشاطاتها خالد عبد الحميد من الشباب والقيادي كمال خليل من جيل السبعينات.

### الحركات الشبابية الحزبية: جسر نحو التغيير

١- اتحاد شباب الغد (أيمن نور) " في بعض الأحيان يفضل الشباب التخلي عن يافطة الأحزاب السياسية التي ينتمون لها ويبادرون إلى الانضمام إلى حركات جديدة، ولكنهم قد يعودون مرة أخرى إلى تنظيماتهم إذا تعثر الكيان الجديد.

" تم تكوين اتحاد شباب الغد في ٢٠٠٥ في ظل الحضور القوي حينها لزعيم الحزب أيمن نور، وتم جمع أكثر من مائة من طلاب وشباب الغد، وأصبحت حركة قوية داخل الجامعة وداخل حركة شباب من أجل التغيير، وكان التيار الثاني بعد الإخوان من حيث العدد.

واستمر النشاط قوياً حتى نهاية ٢٠٠٦.

وقد وصلت العضوية خلال هذه الفترة إلي ما بين ٥٠ - ٨٠ في كل محافظة، وفي القاهرة حوالي ٢٠٠ شاب.

وقام الاتحاد بتنظيم العديد من دورات إعداد القادة.

ويلاحظ أن بعض الشباب كانوا يحرصون على إبراز نوع من الإيديولوجية الليبرالية، وفي المقابل يتبنى آخرون ما عرف بالطريق الثالث بين الليبرالية والاشتراكية.

ومع قمع السلطات للحزب وسجن أيمن نور ظهرت مشاكل كثيرة، فأصبح العمل مجرد نشاط فردي وعشوائي.

وقد حدث كثير من المشكلات التنظيمية والخلافات الشخصية بين الشباب أنفسهم وبين قيادة الحزب حول قضايا مثل دور اتحاد الشباب ومدى استقلاليته عن القيادة وطريقة اختيار القيادات الشبابية.

وقد عاد الحزب إلى النشاط بعد خروج زعيمه أيمن نور من السجن حيث أخذ يشارك بفعالية في كثير من الأحداث بالتنسيق مع الحركات الاحتجاجية الأخرى، وبرز دور شباب مثل أحمد بدوي وكريم الشاعر وباسم سمير في الدعوة إلى أحداث الخامس والعشرين من يناير.

٢- رابطة شباب العمل الإسلامي كان لحزب العمل وجريدة الشعب تأثير واضح على الطلبة والشباب في التسعينات، وكانت مقرات الحزب تلفت النظر بالاعتصامات والمؤتمرات.

وبعد أزمة تجميد الحزب حدث خفوت في نشاطه بسبب النضال القانوني لاستعادة الشرعية.

وجاءت أحداث الانتفاضة وغزو العراق والحراك السياسي بقدر من الحيوية لنشاط شباب الحزب.

فظهرت رابطة العمل الإسلامي، وازداد عدد الطلبة نسبياً حيث أصبح مكتب جامعة القاهرة يتكون من ١٤ فرداً.

وكان هناك تركيز على دعوة الشباب إلى مظاهرات ومؤتمرات الجامع الأزهر الأسبوعية التي ينظمها الحزب يوم الجمعة.

ومن أبرز قيادات اتحاد الشباب ضياء الصاوي وأكرم الإيراني ومديحة قرقر.

وقد شارك شباب حزب العمل في حركة كفاية وشباب من أجل التغيير والسادس من إبريل ولكنهم احتفظوا بكيانهم المستقل من الذوبان.

وهم يحرصون على المشاركة في مختلف الفعاليات الاحتجاجية في الشارع المصري بما فيها أحداث الخامس والعشرين من يناير.

٣- **شباب الوفد** السمة الأساسية في شباب الوفد هي عدم تبني أيديولوجية واضحة مما يؤدي إلى بعض الانقسامات، بين من يتبنون الليبرالية الجديدة، وبين الاتجاهات التقليدية، والتي لا تجد مشكلة مع التوجهات الإسلامية والاشتراكية.

وقد مر الحزب بفترة طويلة تم فيها تخييب أمانة الشباب بسبب أزمات الحزب المتكررة.

ويركز شباب الحزب على إستراتيجية اكتساب عناصر جديدة مهمة من حيث الكيف وليس الكم، أي محاولة استقطاب النخبة.

وقد واجه شباب الوفد أزمة شديدة تمثلت في طلب العديد من شباب الوفديين تأسيس جمعيات أهلية يمكن أن تتلقى الدعم الأجنبي.

وهو ما كان يهدد دوماً بحدوث انشقاقات في الحزب، ومن أبرز هذه الجمعيات: جمعية "النداء الجديد" و"تنمية الديمقراطية" و"الأندلس" و"رعاية اللاجئين" و"الحرّة" و"النقيب"، وغيرها من الجمعيات.

ومن أبرز الأنشطة التي تقوم بها دعم التدريب على الانتخابات ومراقبتها وبرامج إعداد قادة المستقبل.

وقد قرر حزب الوفد المشاركة في يوم الغضب من خلال شبابه بمختلف المحافظات مع توفير الدعم اللازم لهم ، وذلك تحت وطأة ضغط الشباب المتحمسين، كمجموعة وفديون ضد التزوير ومنسقتها محمد صلاح الشيخ.

لكن الحزب يتأرجح عادة بين حركته كحزب سياسي يعتبر جزءاً من النظام السياسي القائم، وبين رغبته في التواجد في الشارع وفي أوساط الشباب، ولذلك فقد دخل في الحوار السياسي مع نائب الرئيس عمر سليمان.

٤- **شباب التيار الناصري** " يفضل الناشطون الجدد استخدام الشبكات بدلا من المنظمات الكبيرة.

وهذه التقنيات والشبكات الاجتماعية ساهمت بشكل لا بأس به في القيام بعملية تعبئة الشباب وتنظيمهم بسبب تعطل هذا الدور في الحياة الحقيقية نتيجة الضغوط الأمنية.



" يتسم تيار الشباب الناصري بالانقسام الشديد بين مجموعات عدة، بعضها تابع لحزب الكرامة وأخرى للحزب الناصري الذي شهد بدوره انقسامات بين مجموعتي أحمد حسن وسامح عاشور.

وفي حين تحمس البعض للكرامة، تحمس آخرون للحزب الناصري.

وبرنامج الكرامة يعبر عن حركة وطنية جامعة، ويراه بعض الناصريين حزبا غير ناصري.

وقد شارك الحزب الناصري بصفة رسمية في الكثير من مظاهرات العراق ٢٠١٥ و٢٠١٦ مارس في ميدان التحرير.

وعلى الرغم من وجود أسر وجمعيات تابعة للحزب الناصري، ولكن منذ التسعينات على الأقل وهي لا تشارك في الانتخابات.

فهناك قرار بمقاطعة الانتخابات الطلابية كتنظيم.

وقد بدأت إحدى المجموعات التابعة للحزب تنشط في جامعة القاهرة تحت شعار مجلس الطلاب العربي الناصري.

ويقدر عدد الأعضاء بالعشرات حيث وصل عددهم في أمانة شباب القاهرة إلى نحو ٣٠-٣٥ عضوا.

ولكن هناك خلافا حول القدرة على الالتزام التنظيمي، كما أن هناك العضوية غير الرسمية أو من لديهم ميولا للحزب.

ويلاحظ أن الوضع الراهن يشير إلى تراجع دور ونشاط التيارات الناصرية كثيراً في الوقت الراهن مقارنة بعقد التسعينات حينما كانت تنشط تحت اسم أندية الفكر الناصري.

وقد أعلن سامح عاشور النائب الأول لرئيس الحزب الناصري مقاطعة الحزب للمشاركة في الاحتجاجات لأنه لا يعرف منظميها الحقيقيين.

وفي المقابل أعلنت حملة دعم حمدين صباحي على الانترنت عن مشاركتها رغم تردها بسبب عدم الإعداد الجيد.

ويعد حزب الكرامة أبرز القوى الناصرية المشاركة في الأحداث رغم عدم الاعتراف به رسمياً.

٥- **اتحاد شباب التجمع** يعاني حزب التجمع من ضعف حضوره السياسي في الأوساط الشبابية بسبب مواقفه المتقاربة مع النظام خصوصاً أثناء الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

وقد مر اتحاد الشباب بالعديد من مراحل الهيكلة حيث تحرص قيادة الحزب على حل الاتحاد وإعادة تشكيله من أجل ضمان ولائه.

ومن أبرز قادته عبد الناصر قنديل وهشام بيومي.

يصل عدد أعضاء اتحاد شباب القاهرة إلى عشرات فقط كما أن الفاعل منهم قليل.

ويلاحظ أن مشاركة شباب الحزب في الفعاليات الاحتجاجية يتم عادة بصفة شخصية.

وفي حين رفض رئيس الحزب المشاركة على اعتبار أن يوم ٢٥ يناير غير مناسب للاحتجاجات كونه عيد الشرطة، فإن شباب التجمع وأمانات المحافظات أكدت مشاركتها ودعت لنقل الحركة من المستوى النخبوي إلى المستوى الجماهيري.<sup>(٧)</sup>

## أسباب اختفاء الحركات الشبابية الفترة الحالية

تراجع دور الحركات الشبابية في مصر بشكل كبير خلال الأعوام الـ٣ الماضية نتيجة العوامل السياسية، وكذلك إصدار قانون التظاهر، والاعتقالات التي طالت العديد من النشطاء، والقمع التي تشهده المؤتمرات والفعاليات السياسية.

وأصدرت محكمة القاهرة للأمر المستعجلة بتاريخ ٢٨ إبريل ٢٠١٤ بوقف وحظر أنشطة حركة ٦ إبريل والتحفظ على مقارها ليؤكد علي تهوي تحالف ٣٠ يونيو بين المؤسسة العسكرية وقوى مدنية وثورية، وهو ما نتج عنه حراك شعبي واسع أدى إلى سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر بعد مرور عام من وصولهم إلى السلطة. وكان هذا التحالف قد بدأ يتراجع منذ إصدار قانون منع التظاهر في نوفمبر ٢٠١٣ وهو القانون الذي اعتبرته القوى الثورية مؤشرا علي تراجع الحريات والمكتسبات السياسية والمدنية التي حققتها هذه القوى منذ بدأت تنشط في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس حسني مبارك، والتي كان

انتزاع حق التظاهر من أهمها. وكان إصدار هذا القانون قد أدى إلى دخول نظام ٣٠ يونيو في مواجهة مباشرة مع القوى الثورية وفي مقدمتها حركة ٦ إبريل.

بدأت تلك المواجهات بتظاهرات نظمتها قوى شبابية أمام مجلس الشورى للاعتراض على وتحدي القانون الجديد مما أدى إلى اعتقال عدد من قادة تلك الحركات، مثل أحمد ماهر ومحمد عادل وأحمد دومة وعلاء عبد الفتاح. واتخذ قرار حظر حركة ٦ إبريل في ٢٨ إبريل بعد أربعة أيام فقط من قيام قوى ثورية ومن ضمنها حركة ٦ إبريل بتنظيم مسيرة أمام قصر الاتحادية للاعتراض على قانون حظر التظاهر والمطالبة بالافراج عن النشطاء المعتقلين في تحد واضح للقانون الجديد.

يعد حكم حظر حركة ٦ إبريل والصراع حول قانون التظاهر إحدى حلقات صراع ممتد بين الدولة من ناحية والحركات الشبابية والثورية من ناحية أخرى. وقد بدأ هذا الصراع منذ ظهور هذه الحركات في العقد الأخير من حكم الرئيس مبارك، واستمر بدرجات متفاوتة منذ ثورة ٢٥ من يناير. ويرتبط هذا الصراع بطبيعة التنظيم والمطالب والآليات التي تبنتها حركة ٦ إبريل وحركات شبابية أخرى. فحركة ٦ إبريل مثلها مثل العديد من الحركات الاحتجاجية التي ظهرت في العقد الأخير نشأت خارج، بل وفي مواجهة الأطر الرسمية لقوى المعارضة التقليدية مثل الأحزاب والنقابات والجمعيات. وقد ارتأى مؤسسو هذه الحركات أن هذه الأطر غير قادرة على تحقيق أي تغيير حقيقي، بل إن وجودها يصب في نهاية المطاف في تجميل وازدواج شرعية ديمقراطية زائفة على نظام استبدادي. لذا رفضت هذه الحركات الانخراط داخل هذه الأطر واختارت النشاط من خلال تأسيس حركات غير رسمية ذات طبيعة أفقية لامركزية قادرة على استيعاب النشطاء من كافة الأجيال والتيارات السياسية.

وفيما يخص المطالب استبدلت هذه الحركات الخطاب الإصلاحي لقوى المعارضة التقليدية والذي ارتكز على فكرة الإصلاح من الداخل بخطاب راديكالي يقوم على فكرة التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجذري. وهو التغيير الذي يتحقق من خلال حراك شعبي واسع ضد فساد واستبداد السلطات الحاكمة، ومن خلال تحالف فئات الشعب المختلفة وخاصة الشباب والعمال في مواجهة ومن أجل إسقاط النخبة الحاكمة. لذا فقد تبني مؤسسو هذه الحركات الآليات الاحتجاجية مثل تنظيم التظاهرات والمسيرات والاعتصامات كوسيلة لانتزاع حقوق ومساحات جديدة. ومن أجل تعبئة الشارع في مواجهة النظام الحاكم. وقد تأسست حركة ٦ إبريل في عام ٢٠٠٨ بهدف الربط بين الحراك السياسي الذي بدأ مع تأسيس حركة كفاية من ناحية والحراك العمالي الذي بدأ مع تظاهرات عمال المحلة في ٢٠٠٧ من ناحية أخرى. وفي ٢٠٠٩/٢٠١٠ شاركت الحركة في عدد من الفعاليات التي ساهمت في تسييس قطاعات واسعة من الشباب مثل حملة البرادعي وحركة كلنا خالد

سعيد مما ساهم في إضعاف شرعية ومصداقية كل من النظام الحاكم وقوى المعارضة التقليدية.

وكانت حركة ٦ إبريل واحدة من الحركات الفاعلة الرئيسية في تنظيم تظاهرات ٢٥ يناير ٢٠١١، التي تحولت إلى حراك شعبي واسع أدى إلى تنحية الرئيس حسني مبارك وانهيار الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم وتراجع دور الأجهزة الأمنية. أما بعد الثورة فقد رفضت حركة ٦ إبريل وحركات ثورية أخرى التحول إلى أحزاب وجمعيات رسمية، أو أن تتخلى عن خطابها الجذري وعن الآليات الاحتجاجية معتبرة أن سقوط مبارك ماهو إلا خطوة أولى في تحقيق أهداف الثورة. ورأت هذه الحركات أن التغيير المنشود يتطلب تبني إصلاحات جذرية خاصة في قطاعات الأمن والإعلام والقضاء.

وقد أدى تمسك هذه الحركات بشكلها الغير رسمي وخطابها الجذري وآلياتها الاحتجاجية إلى استمرار الصراع بينها وبين السلطات السياسية المتعاقبة. فباستثناء فترة قصيرة من التهدئة مع المجلس العسكري في ٢٠١١ شهدت العديد من اللقاءات والمشاورات بين قيادات المجلس والقيادات الشبابية، وأدت إلى فتح المجال الإعلامي على مصراعيه أمام هذه القيادات، سرعان ما تدهورت العلاقة بين الطرفين بعد الإعلان عن تشكيل لجنة لتعديل الدستور برئاسة المستشار طارق البشري ورفض حركة ٦ إبريل والقوى الثورية للتعديلات التي أقرتها اللجنة وقيامها بالدعوة للتصويت بلا في استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١.

وفي أعقاب الاستفتاء شهدت العلاقة بين الطرفين تدهورا سريعا وصل إلى ذروته خلال أحداث ماسبيرو ومجلس الوزراء ومحمد محمود في خريف وشتاء ٢٠١١. وهي الأحداث التي قتل وأصيب فيها المئات من الشباب. وقد أدى هذا الصدام إلى تراجع شعبية المجلس العسكري وإلى التعجيل بعقد الانتخابات الرئاسية التي أدت إلى صعود القيادي الإخواني محمد مرسي إلى السلطة وإلى تراجع دور المجلس العسكري بعد الإطاحة بالمشير طنطاوي وسامي عنان. واتسمت علاقة حركة ٦ إبريل والقوى الثورية الأخرى مع جماعة الإخوان بالكثير من التوتر والصدام. فبعد تلاحم جماعة الإخوان مع الحركات الشبابية والقوى الثورية خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير تحالفت الجماعة مع المجلس العسكري ودعمته في محاولاته لتحجيم وقمع هذه القوى. كما أن الجماعة بدأت في استخدام قواعدها الشبابية لمواجهة الحركات الثورية، مثلما حدث خلال التظاهرات التي نظمتها قوى ثورية أمام مجلس الشعب الإخواني والتي تصدت لها تشكيلات شبابية إخوانية.

وبالرغم من التوتر الذي شاب العلاقة بين الإخوان والقوى الثورية بعد سقوط مبارك، إلا أن هذه القوى وفي مقدمتها حركة ٦ إبريل قامت مع ذلك بدعم مرشح الإخوان في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية خوفا من فوز مرشح النظام

القديم الفريق أحمد شفيق. إلا ان العلاقة بين الطرفين سرعان ما تدهورت بعد قيام الجماعة بتبني العديد من السياسات السلطوية والإقصائية، ووصل الصدام بين الجماعة وقوى الثورة إلى ذروته خلال أحداث الاتحادية في ديسمبر ٢٠١٢، والتي شهدت مواجهات دامية بين أعضاء ٦ إبريل وقوى ثورية أخرى من ناحية، وأنصار جماعة الإخوان من ناحية أخرى مما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا وإلى تعرض عدد من النشطاء للتعذيب علي يد أنصار الجماعة. وقد مثل هذا الحدث نقطة تحول مهمة في علاقة الإخوان بحركة ٦ إبريل والقوى الثورية الأخرى، وإلى ظهور قناعة أن حكم الإخوان في حال استمراره سوف يدفع البلاد نحو الاقتتال الأهلي.

وأدت هذه القناعة إلى انخراط حركة ٦ إبريل في الفعاليات التي أدت إلى تظاهرات ٣٠ يونيو وإلى عزل الرئيس مرسي في ٣ يوليو ٢٠١٣، وكان للحركة دور مهم في مساندة حركة تمرد وفي تجميع توقيعات المواطنين علي بيان الحركة الذي طالب بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. وفي أعقاب سقوط حكم الإخوان شهدت علاقة ٦ إبريل مع نظام ٣٠ يونيو تدهورا مماثلا. حيث رفضت الحركة منهج السلطات في فض اعتصامات رابعة والنهضة، والذي راح ضحيته المئات من أنصار الجماعة ومن ناحية أخرى رأت هذه القوى أن المنهج الأمني غير كاف للتعامل مع حالة الانقسام والاستقطاب التي تعاني منها مصر. ولذا اتجهت الحركة إلى تشكيل جبهة طريق الثورة (ثوار) بهدف استكمال اهداف ثورة ٢٥ يناير وطرح بديل ثالث لكل من النخبة القديمة والإخوان. وفي نوفمبر ٢٠١٣ تزايد التوتر بين نظام ٣٠ يونيو والقوى الثورية بعد تبني قانون يقوض حرية التظاهر، وقيام القوى الثورية وفي طليعتها حركة ٦ إبريل بتنظيم عدد من الفعاليات للاعتراض على هذا القانون مما أدى إلى اعتقال عدد من القيادات الشبابية والتضييق بشكل متزايد على هذه القوى.

وقد أدت هذه الصدمات المتكررة مع السلطات الحاكمة إلى حدوث عدد من الصراعات والانشقاقات داخل الحركة، من أهمها الصراع بين جناح أحمد ماهر أحد مؤسسي الحركة والذي أصر على استمرار الحركة في شكلها الغير رسمي وفي خطابها الجذري ورفض تحويل الحركة إلى حزب سياسي أو جمعية أهلية. بينما طالب أعضاء آخرون بتطوير آليات العمل والشكل التنظيمي للحركة، بما يسمح بمشاركة الحركة بشكل أكثر فاعلية في العملية السياسية التي تلت أحداث ثورة ٢٥ يناير. وقد أدت هذه الصراعات إلى خروج عدد كبير من أعضاء الحركة وانضمامهم إلى أحزاب سياسية ناشئة مما أدى إلى ضعف دور الحركة وضعف تأثيرها على المجال السياسي في الفترة التي تلت الثورة.

يتضح مما سبق أن حركة ٦ إبريل باستثناء فترات قصيرة من التحالف أو التهدئة ظلت في حالة صدام شبه مستمر مع السلطات الحاكمة المتعاقبة. ويمكن فهم هذه الحالة في إطار وجود تناقض جذري بين طبيعة الحركة ومطالبها من ناحية، وبين طبيعة الدولة ومصالحها من ناحية أخرى. فبينما تصر الحركة على تبني

شكل غير رسمي وآليات احتجاجية ومطالب جذرية، تري السلطات أن هذه المطالب تصب في اتجاه تفتيت وإسقاط الدولة والدفع بمصر نحو حالة من الفوضى. وتوجد قناعة لدى قطاعات واسعة من النخبة الحاكمة أن القوى الثورية وفي مقدمتها حركة ٦ إبريل تعمل بشكل واع أو غير واع في خدمة قوى خارجية تناصب مصر العداوة وتعمل على إضعافها وتفكيك جيشها ومؤسساتها، كما حدث في العراق وليبيا وسوريا. ويرى القائمون على الدولة وحلفائهم أن استعادة الاستقرار والأمن يتطلب القضاء على هذه الحركات وإعادة سيطرة الدولة على المجال العام، مع السماح لعدد من الأحزاب والجمعيات الموالية للدولة بالنشاط على هامش هذا المجال.<sup>(٣)</sup>

## هل قانون التظاهر السبب في اختفاءهم؟

بالفعل كان قانون التظاهر الأثر الأكبر على توقف وتراجع دور الحركات، حيث أدى إلى الغاء العديد من فعاليتها سواء في الميادين أو المؤتمرات، ولم يبق من صوت تلك الحركات سوى بعض المنشورات على صفحاتهم بالشبكات الاجتماعية وبيانات مقتضبة ضد ممارسات النظام.

ونصت المادة الأولى من قانون التظاهر على أنه "للمواطنين الحق في تنظيم الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية والانضمام إليها، غير حاملين سلاحاً، وفقاً للأحكام والضوابط المنصوص عليها في هذا القانون".

ونصت المادة الثانية، على أن الاجتماع العام هو "كل تجمع لأفراد في مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أي فرد ليس بيده دعوة شخصية".

وعرفت المادة الثالثة، الموكب بأنه "كل مسيرة لأفراد في مكان أو طريق عام يزيد عددهم على عشرة للتعبير عن آراء وأغراض سياسية".

وعرفت المادة الرابعة، المظاهرة بأنها "كل تجمع ثابت لأفراد أو مسيرة في مكان أو طريق عام يزيد عددهم على عشرة بقصد التعبير سلمياً عن آرائهم، أو مطالبهم أو احتجاجاتهم السياسية".

وحظرت المادة الخامسة، "الاجتماع العام أو تسيير الموكب والمظاهرات في أماكن العبادة، كما حظرت على المشاركين فيها حمل أية أسلحة أو ذخائر، أو مفترقات أو ألعاب نارية، أو مواد حارقة أو ارتداء الأقنعة أو الأغشية التي تخفي ملامح الوجه".

ونظمت المادة السادسة، "الإجراءات الواجب اتباعها على كل من يريد تنظيم اجتماع عام، أو موكب أو مظاهرة، بأن يخطر قسم أو مركز الشرطة الذي يقع بدائرته المكان المستهدف بأنه يريد ذلك، وبصورة كتابية، وأن يتم الإخطار قبل البدء في المظاهرة بأربع وعشرين ساعة على الأقل".

ويتضمن الإخطار عدة بيانات هي "مكان المظاهرة، موعد بدئها وانتهائها، بياناً بموضوعها والغرض منها، والمطالب التي يرفعها المشاركون فيها، وبياناً بأسماء الأفراد أو الجهة المنظمة للاجتماع العام، ووسيلة التواصل معهم".

وأوجبت المادة السابعة، على "وزير الداخلية أو من ينوب عنه إخطار الجهات الحكومية المعنية التي تخرج المظاهرات ضدها بمطالب المظاهرة؛ للتواصل الفوري مع المسؤولين عنها، من أجل محاولة إيجاد حلول لمطالبهم".

ووفقاً للمادة الثامنة، "يصدر وزير الداخلية قراراً بتشكيل لجنة في كل محافظة برئاسة مدير الأمن بها، تكون مهمتها وضع الضوابط والضمانات الكفيلة بتأمين المظاهرات المخاطر عنها، وطرق التعامل معها في حالة خروجها عن إطار السلمية، وتعريض الأرواح والممتلكات العامة والخاصة للخطر".

وتحظر المادة التاسعة، على المتظاهرين "أن يعتصموا أو يبيتوا في أماكن المظاهرة، أو تجاوز المواعيد المقررة للتظاهر أو الإخلال بالأمن أو النظام العام، أو تعطيل مصالح المواطنين، أو إيذاءهم أو تعريضهم للخطر، أو قطع الطرق والمواصلات أو تعطيل حركة المرور".

ونصت المادة العاشرة، وهي أحدث المواد التي طرأ عليها التعديل في مشروع القانون، على "أنه يجوز لوزير الداخلية أو مدير الأمن المختص اتخاذ قرار بإلغاء الاجتماع العام أو المظاهرة أو إرجائها أو نقلها لمكان أو خط سير آخر، في حالة حصول الأمن على أدلة ومعلومات كافية بأن إحدى المخالفات المنصوص عليها في المادة السابقة، قد توافرت لدى المنظمين، مع منح المنظمين حق التقدم بطلب إلى قاضي الأمور الوقفية لإلغاء قرار الداخلية، على أن يصدر القاضي قراره مسبباً على وجه السرعة".

وكان مشروع القانون السابق في عهد وزير العدل الأسبق أحمد مكّي، ينص على عكس هذا الإجراء، بحيث لا تستطيع الداخلية وقف المظاهرة بقرار إداري دون اللجوء بنفسها إلى قاضي الأمور الوقفية، بأن تطلب منه إصدار قرار مسبب بإلغاء المظاهرة.

وتلزم المادة ١١، قوات الأمن "باتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير لتأمين المظاهرات المخطر عنها، وفي حالة مخالفة المتظاهرين للنظام العام بما يشكل جريمة يعاقب عليها القانون، يجوز لقوات الأمن فض المظاهرة والقبض على مرتكبي الجرائم، ويجوز أيضاً لمدير الأمن المختص أن يطلب من قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية المختصة ندب من يراه لإثبات حالة الجريمة، وخروج المظاهرة عن السلمية".

وتضمنت المادة ١٢، إجراءات فض المظاهرات؛ حيث تبدأ بتوجيه إنذارات شفوية من القائد الميداني بواسطة مكبرات الصوت، ثم استخدام المياه المندفعة، ثم استخدام الغازات المسيلة للدموع، وأخيراً الهراوات.

وحظرت المادة ١٣، على قوات الأمن استعمال قوة أكثر من ذلك إلا في حالات الدفاع الشرعي عن النفس والمال، وطبقاً للقواعد المنصوص عليها في قانون الشرطة، أو بناء على أمر قاضي الأمور الوقفية.

وأوجبت المادة ١٤، على المحافظين إصدار قرارات بتحديد أماكن حرم أمن من ٥٠ إلى ١٠٠ متر يحظر على المتظاهرين تجاوزه بأية حال أمام كل من المقار الرئاسية، ومقار المجالس التشريعية، ومقار مجلس الوزراء



والوزارات والمحافظات، ومقار المحاكم والنيابات والمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية الأجنبية، ومقار أقسام ومراكز الشرطة ومديريات الأمن والسجون والأجهزة والجهات الأمنية والرقابية والأماكن الأثرية، مع حظر دخول أي فرد لحرم المواقع المشار إليها لنصب منصات أو خيام بغرض الاعتصام أو المبيت فيها.

واستحدثت المادة ١٥ نظاماً جديداً يلزم المحافظين بتخصيص "منطقة كافية داخل حدود المحافظة يسمح فيها للاجتماعات العامة والمواكب والمظاهرات السلمية للتعبير السلمي فيها عن الرأي دون التقييد بالإخطار، على أن يتضمن قرار تحديد هذه المنطقة إشارة للحدود القصوى لأعداد المجتمعين فيها، مع استمرار حظر الاعتصام أو المبيت فيها أيضاً".

وشمل مشروع القانون عقوبة السجن والغرامة من ١٠٠ ألف إلى ٣٠٠ ألف جنيه لكل من عرض أو حصل على مبالغ نقدية، أو أي منفعة لتنظيم المظاهرات، أو الاعتصام دون إخطار أو توسط في ذلك، ويعاقب بذات العقوبة كل من حرض على ارتكاب الجريمة وإن لم تقع.

ويعاقب بالحبس والغرامة من ٥٠ ألفاً إلى ١٠٠ ألف جنيه كل من ارتكب المحظورات التي نص عليها القانون، كما يعاقب بالغرامة من ألف إلى ٥ آلاف جنيه كل من قام بتنظيم مظاهرة، أو موكب دون الإخطار عنها، مع صدور قرار قضائي بمصادرة المواد والأدوات والأموال المستخدمة في هذه الجرائم.<sup>(٤)</sup>

## تقسيم الحركات الشبابية

تنقسم الحركات الشبابية في مصر، إلى حركات جامعية، وأخرى نبعت من خارج أسوار الجامعة مثل إبريل، والإشتراكيين الثوريين، وكفاية، وتمرد.

## مستقبل الحركات الشبابية

تعتبر الحركات الشبابية مهددة خلال الفترة الحالية ومستقبلها غامض، نتيجة الملاحقات الأمنية، وقانون التظاهر، ومهاجمتها من الكثير من الإعلاميين المحسوبين على النظام، وكذلك مطاردتها من قبل العديد من طوائف الشعب التي ترى أن الحركات الشبابية لها التأثير السلبي على الاقتصاد.

والإشكالية التي تواجهها ترتبط بالدور الذي يمكن أن يلعبه هؤلاء الشباب داخل أحزابهم التقليدية التي ينتمون إليها بعد الثورة، والتي كانت تصنف إما أنها تابعة للنظام، أو غير متحمسة للعمل الشبابي، وبالتالي فإن هؤلاء الشباب يفكرون في البحث عن أطر حزبية أخرى، إما تحمل ذات الاتجاه الأيدلوجي مثل الخروج من الناصري و الانضمام للكرامة، أو الخروج من التجمع والانضمام للتحالف الاشتراكي، أو الخروج من الوفد والانضمام للجبهة من أجل استيعاب هؤلاء.

و لعل البديل الثاني أمام هؤلاء هو البقاء داخل أحزابهم بعد توافر مجموعة من الشروط لعل من أهمها تغيير نظرة القيادة التقليدية لهؤلاء ودورهم، وإمكانية تصعيد بعضهم في المناصب القيادية بالحزب، وإن كان بعض هذه الأمور قد يستغرق فترة من الوقت لاسيما فيما يتعلق بتغيير قناعات قيادات الحزب.

أما بالنسبة للقوى غير الحزبية، فإن هناك تحديات مماثلة تواجه هؤلاء الذين إن كانوا قد نجحوا في مرحلة الثورة في إثبات أنهم يمكن أن يعملوا خارج إطار التنظيمات السياسية، لكن مرحلة ما بعد الثورة تتطلب العودة إلى الأصل من جديد، و هو ضرورة الانضمام لتنظيم سياسي قائم أو جديد، وربما كان هذا حال الحركات الثورية الشبابية في أوروبا عام ١٩٦٨، حيث كان طبيعياً أن تبدأ هذه الحركات ثورية، ثم تتحول مع الحركات السياسية إلى حركات إصلاحية للعمل على إصلاح النظام السياسي القائم، أو المساهمة في بناء هذا النظام الجديد كما هو الحال بالنسبة للحالة المصرية الراهنة.

ويرى بعض المراقبين أن هناك أربعة بدائل أساسية أمام الشباب فيما يتعلق بمشاركتهم السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، و هذه البدائل هي:

أ- العمل من خلال أحزاب جديدة أو قائمة بهدف الوصول إلى السلطة بعد الثورة التي شارك فيها هؤلاء بقوة.

ب- العمل كجماعة ضغط جماهيرية لا يشترط أن تعبر عن مصالح فئوية معينة "مصالح الشباب"، وإنما تعبر عن نبض الجماهير بصفة عامة، و يمكن أن تكون في هذه الحالة بمثابة الرقيب على أداء الحكومة في حال عدم استجابتها لاحتياجات المواطنين.

ت- القيام بالمهام الإصلاحية من خلال منظمات المجتمع المدني سوى الأحزاب مثل الجمعيات الأهلية بأنشطتها المتنوعة.

ث- ترك العمل السياسي بصفة عامة بعد تحقيق الثورة أهدافها، و العودة إلى مرحلة ما قبل الثورة .. وإن كان هذا الاحتمال هو الأقل على اعتبار أن الثورة أكسبت الشباب زخماً كبيراً فيما يتعلق باهتماماتهم السياسية من ناحية، فضلاً عن تأثيرهم سلباً أو إيجاباً بمخرجات العملية السياسية، ومن ثم لا بد أن يشارك هؤلاء في صنع هذه العملية بحيث يكونوا فاعلين و ليس مفعولاً بهم، و تشير كثير من المؤشرات إلى أن الاتجاه الغالب يذهب نحو البديلين الأول والثاني، حيث أن هناك رغبةً و إصراراً كبيرين من الشباب صانع الحراك في تعظيم المشاركة السياسية الشبابية في المستقبل و إصرار على وجود الشباب داخل المشهد السياسي و آليات صنع واتخاذ القرار بشكل يتناسب مع دورهم المؤثر في إنهاء حكم النظام السابق، وقد تجلّى ذلك في حالة الحراك الحزبي التي شهدتها مصر في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، وعلينا ملاحظة أن البديل الأول هو الأكثر فائدة و منطقية للحالة المصرية، خاصة أن الشباب ليسوا كتلة واحدة فهم ينتمون إلى أفكار مختلفة.

بعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية، بدأت الخريطة الحزبية في مصر تتغير و ظهر العديد من الأحزاب تسعى للإندماج، و ظهرت الائتلافات مثل الأمة المصرية بقيادة المرشح السابق عمرو موسى والتيار الشعبي بقيادة المرشح السابق حمدين صباحي وحزب الدستور بقيادة محمد البرادعي، حزب الأمة بقيادة الشيخ حازم أبو إسماعيل، وكلها كيانات تسعى للوجود في الشارع السياسي المصري، وكلها تعتمد على الشباب في عملها.

التاريخ يشير إلى وجود عشرات الحركات و القوى السياسية الشبابية ظهرت قبيل ثورة يوليو وساهمت إلى حد كبير في تأهيل المجتمع المصري لقبول فكرة الثورة و التمرد على الأوضاع الظالمة، لكن هذه الحركات سرعان ما اختفت بعد الثورة، حيث كان من أقوى هذه الحركات "مصر الفتاة" التي شكلها السياسي الراحل أحمد حسين، و دخلت مصر الفتاة في معارك مع الملك فاروق دفاعاً عن حقوق

الفقراء، كما ظهرت أيضا عشرات التنظيمات السرية التي دعت لتطبيق الاشتراكية في مصر، و كانت تسمى التنظيمات الماركسية أو الشيوعية مثل تنظيم "الشرارة" و"إسكرا" وحركة "حدتو" وتنظيم العهد الجديد، وكانت هذه التنظيمات تحارب الإقطاع وتدعو لتوزيع أراضي الإقطاعيين على الفلاحين، وظهرت أيضا تنظيمات شبابية حملت الفكر اليساري داخل الأحزاب، وكان لها أثراً كبيراً في الكشف عن الظلم الاجتماعي من خلال المنشورات والصحافة السرية، وعندما قامت الثورة و تم إلغاء الأحزاب اختفت هذه التنظيمات، ولكن عناصرها لم يختفوا، حيث حاربت الثورة الشيوعيين وأودعتهم السجون وقضت على أكثر من ٥٠ خلية شيوعية، كما اختفت مصر الفتاة بعد صدور قرار بحل الأحزاب و لم يتبق من حركات هذه المرحلة إلا جماعة "الإخوان المسلمين"

و قبيل ثورة يناير ظهرت تنظيمات شبابية تحددت القمع الأمني و تحددت السلطة وقادت طلائع الثورة فظهرت حركة كفاية أولاً في ٢٠٠٤، ثم ظهرت حركة ٦ أبريل في عام ٢٠٠٨، و بعض الكيانات التي سعت لتكوين أحزاب في إطار تحدي السلطة لكن دون جدوى و بعض التنظيمات الشيوعية السرية مثل الحزب الشيوعي المصري الذي كان يعمل في الخفاء وسط قطاعات العمال، واستطاعت هذه التنظيمات أن تخرج عن الإطار المألوف في تنظيمات المظاهرات الاحتجاجية ضد التوريث والفساد وسيطرة رأس المال على السلطة والقمع الأمني وفي دفع الجماهير للنزول للشارع، وكان دورها واضحاً في ثورة ٢٥ يناير، وبعد الثورة بقليل ظهرت على السطح عشرات التنظيمات الثورية من شباب الثورة، وتشير التقديرات إلى نشوء نحو ١٥٠ تنظيماً ثورياً أبرزهم اتحاد شباب الثورة، وائتلاف شباب الثورة، وتحالف القوى الثورية، وائتلاف فجر الحرية، ومجلس قيادة الثورة، وحكومة ظل الثورة، وتيار بلا ثوار، والجبهة الثورية، وتحالف الثورة مستمرة، وائتلاف ثورة الغضب الثانية، وغيرها من القوى التي أفرزتها ثورة الخامس والعشرين من يناير.<sup>(٥)</sup>

## نظرة تحليلية

الحركات الشبابية دائماً ما يكون لها الأثر في التغيير السياسي في الدولة، وظهر ذلك في دورها خلال ثورة ٢٥ يناير، التي تسببت برحيل نظام حكم مصر على مدار عقود.

وظهرت العديد من الحركات الشبابية بنهاية عهد مبارك، مثل "٦ إبريل"، والإشراكيين الثوريين، وكفاية، والحركات الطلابية بالجامعات، وغيرها"، الذي كان لها أثر كبير في تحريك الرأي العام ومساهمتها بقوة في ثورة ٢٥ يناير، ولم يتوقف دور تلك الحركات بعد الثورة، بل ظهرت حركة تمرد الشبابية الذي أدت إلى رحيل الرئيس المعزول محمد مرسي، إلا أنه بعد ٢٠١٣ تراجع دور تلك الحركات، وخاصة بعد صدور قانون التظاهر والقبض على العديد من النشطاء الشباب والسياسيين.

ولعبت الحركات الشبابية دوراً بارزاً في إطلاق شرارة ثورة الخامس والعشرين من يناير وممارسة هذا الدور طوال عام من حكم الرئيس الأسبق محمد مرسي، حيث عملت هذه الحركات على تثقيف الشعب المصري من خلال تبنيها العديد من المبادرات مثل المبادرة التي أطلقتها حركة شباب ٦ أبريل لتعريف الناس بدستور ٢٠١٢، وكذلك الحملة التي أطلقتها حركة تمرد بعد الثلاثين من يونيو لتعريف الناس بالتعديلات الدستورية والتي عرفت بـ"أكتب دستورك".

إضافة للدور التثقيفي والتوعوي الذي لعبته هذه الحركات، كان لها دوراً بارزاً في الحشد والتعبئة للمطالبة بالتغييرات السياسية والاجتماعية والإقتصادية، وكان ينظر لهذه الحركات على أنها البديل الديمقراطي الذي ظهر في العالم العربي بديلاً للأحزاب السياسية التقليدية والتي أطلق عليها تجميلية أوديكورية نظراً لعدم فاعليتها في العملية السياسية وكذلك أعتبرت بديلاً يمثل صوت العمال والطبقات الاجتماعية بدلاً من النغابات والحركات العمالية الرسمية التي إرتمت في أحضان النظام بعيداً عن مطالب أعضائها ومنتسبيها.

وعملت هذه الحركات منذ ظهورها على صنع حالة من الحراك المجتمعي والسياسي وأيضاً كسر حاجز الخوف والمطالبة بالحقوق المشروعة التي كانت في يوم ممنوعة، والجدير بالذكر أن هذه الحركات لم يكن يوماً أعضاؤها حِكراً على فصيل أو تيار أيديولوجي معين، وكذلك مجال المطالبة تنوع ما بين السياسي والإقتصادي والاجتماعي والحقوقية مثل حقوق الطفل والمرأة وحقوق الإنسان.

## تعليق

الحركات الشبابية كان لها الدور الأكبر في التوعية والتغيير السياسي خلال الأعوام الأخيرة في مصر.

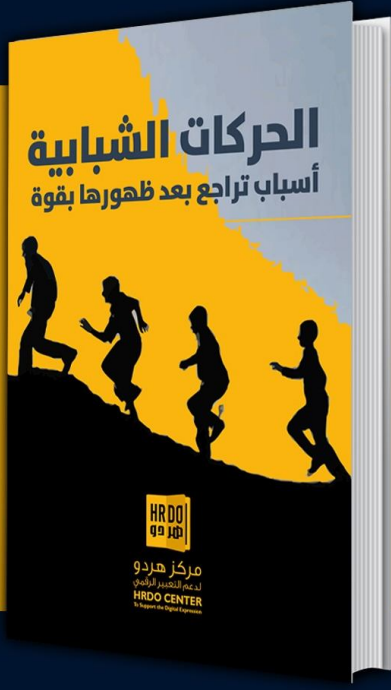
قانون التظاهر والقمع الأمني لهما الدور الأكبر في تراجع الحركات الشبابية.

الدولة التي تمنع شبابها من التعبير عن رؤيتهم وآرائهم ليس لها مستقبل سياسي.

مستقبل الحركات الشبابية في مصر غامض، وليس له رؤية محددة.

## مراجع

- (١) دور الحركات الشبابية في التعبئة الجماهيرية – المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية
- (٢) خريطة الحركات الشبابية الثورية في مصر – دراسة صادرة عن مجلة السياسي المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
- (٣) حذر حركة ٦ إبريل: الأسباب والتداعيات – مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
- (٤) نص قانون التظاهر – موقع الجريدة الرسمية لجمهورية مصر العربية
- (٥) ولاء جاد الكريم، الحراك السياسي للشباب المصري حالة واقعية ورؤية استشرافية، مركز دراسات المجتمع المدني



# الحركات الشبابية أسباب تراجع بعد ظهورها بقوة

## حرية الرأي والتعبير

حرية الرأي والتعبير هي أحد أهم الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية والدساتير لبناء مجتمعات ديمقراطية متطورة قادرة على احترام مواطنيها ودعم التطور الفكري الإنساني لأفرادها، وبعد ثورة يناير ٢٠١١ صار الحديث عن أي انتقال ديمقراطي لا يصح بدون رصد ومناهضة سياسات القمع المنهجي والخبر دستوري لحرية الرأي والتعبير، ومن هنا تم رصد برنامج خاص للتعبير الرقمي عن قضايا حرية الرأي والتعبير في مصر وتناولها وتوثيق الانتهاكات والدفع بعجلة احترام حرية الرأي والتعبير من خلال تشريعات وسياسات وممارسات أكثر ديمقراطية وانحيازاً لحقوق الإنسان.